المطالب وامّا تسمية الاخيرين بالبيان فتغليب الثانى على
الثالث واما تسمية الثلاثة بالبديع فلكونها مباحثها بديعة
غريبة قال المعنى الاول علم المعانى اقول قد سبق
فى مباحث المقدمة تحقيق هذه العبارة فلاحاجة الى
الاعادة قال لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب اقول
من فيه ومن المركب ابتدائية اتصالية اى لكون علم
المعانى حال كونه ناشئا من البيان بمنزلة المفرد
حال كونه ناشئا من المركب قال لأن البيان علم يعرف به الخ
اقول اعترض عليه بانه يقتضى جزئية علم المعانى
من البيان لأكونه بمنزلة الجزء ويقتضى ان يكون العارف
بعلم البيان عارفا بالمعانى وليس كذلك لان البيان
من حيث انه بيان لا يقتضى كون المؤدى مطابقا لمقتضى
الحال بل البحث فيه عن كيفية ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة سواء كان المعنى مطابقا اولا حتى انه من
عرف الدلالات العقلية وقدر على ايراد المعنى الواحد
فى الطرق المختلفة كان عالما بالبيان وان لم يعرف المعانى
اصلا غايته انه لا يكون بليغا لان تمام بلاغة الكلام
يتوقف على كون المؤدى مطابقا وجوابه ان المقصود
ههنا ليس تعريف البيان وقوله بعد رعاية المطابقة
بمقتضى الحال ليس جزءا من التعريف ولو سلم فالمقصود
من ذكر قوله بعد رعاية المطابقة بيان ان البيان
لا يعتد به اذ لم يراع مطابقة مقتضى الحال لانه جزء
منه او يتوقف هو عليه وهذا كما ان المصنف عرف البديع
بقوله علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة
لمقتضى الحال ووضوح الدلالة فقال الشارح قوله بعد رعاية

المطابقة

المطابقة اشارة الى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين قال وقبل الشروع فى مقاصده اشارة
الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا اقول رعايتهم من ظاهر
الامرين انه اطلق المقصود على المقصود الآتى بعد التعريف
وضبط الابواب وسيخرجه عن العلم بلفظ المقصود فى قول
المصنف وينحصر المقصود من العلم وينبغى لحواشى ان يحمل التنبيه
بين التعريف وضبط الابواب وبين مقاصد العلم فيصح ان
يقال قبل الشروع فى مقاصد العلم اشار الى ما ذكر من غير ان
يكون ما بينهما داخلا فى المقصود وذلك ظاهر ولو سلم فالتنبيه
من توابع ضبط الابواب وعدمانه كما لا يخفى فلا يعتد به
استقلالا ولو سلم فنعد المقاصد على ما بالذات وما بالعرض
فمسائل المبادى وما يجرى مجراها كما سيجئ فى تحقيق ذلك
انشاء الله تعالى قال لكون المطالب زيادة بصيرة ولان كل
علم الخ اقول الدليل الاول عام يتناول التعريف
وضبط الابواب والثانى مختص بالتعريف ان امكن تعميمه
بتكلف وتحقيقه ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لا ينافى الا
بارادة متعلقة بخصوصية المطلوب موقوفة على امتيازه عما عداه
فان كان واحدا وجب تصوره كذا اذ لو لم يتصور اصلا استحال
طلبه وان تصور بما يعمه وغيره لم يتعلق به الارادة بخصوصه
وان تصور به وقصد تحصيله فى ضمن جزئى لا بعينه لم يتميز عنده
فربما اداه الى غير المطلوب وان كان متكثرا فان لم يكن
لكثرته جهة وحدة تنظيمها وتجعلها شيئا واحدا ويميزها
عما سواها وجب عليه تصور كل واحد على قياس ما مر ويكون
لها ثالث كما فى فن فيه نحقه ان يعرفها بتلك الجهة والا
يفوته ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه وذلك لانه لو

Copyright © King Saud University